

قراءة نقدية لتطور هيكلية التعليم الثانوي بالجزائر وواقع التوجيه والإرشاد

المدرسي والمهني

Critical analysis of the structural development of secondary school education in Algeria and the reality of school and vocational guidance and counseling

د. خيالي بلقاسم^{1*}

1 المركز الجامعي – آفلو - الأغواط (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 10 أكتوبر 2019 ؛ تاريخ المراجعة: 21 ديسمبر 2019 ؛ تاريخ القبول: 31 ديسمبر 2019

ملخص:

شهد التعليم الثانوي في الجزائر عدة تطورات منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، فظهرت عدة أنماط للتعليم الثانوي منها التعليم المهني الذي يحمل في طياته التكوين المهني كما هو حال التعليم التكنولوجي المهني الذي يهدف إلى تحضير الشباب لشغل المناصب في مختلف القطاعات الإنتاجية كما يحضر لمواصلة الدراسة العالية، يدوم بين سنة وأربعة سنوات، والتعليم الثانوي المتخصص الذي يسمح بتوجيه المواهب التي يتم إكتشافها في مرحلة التعليم الأساسي، ثم عرفت سنوات الثمانينات هيكلية جديدة كرست الجذوع المشتركة والتخصصات، كما شهدت سنوات التسعينات هيكلية أخرى أعادت تنظيم الشعب الدراسية وخلقت جسورا تسمح بالتوجيه ما بينها، للتختم بآخر هيكلية والتي هي معتمدة حتى كتابة هذا المقال تم فيها تقليص عدد الشعب ودمج التعليم التقني والتكنولوجي وتوحيد نمط التعليم على مستوى كل الثانويات، وكل محطة لها سلبياتها وإيجابياتها ومشكلاتها، لنصل إلى نتيجة مفادها ضرورة

- إعادة النظر في هيكلية التعليم الثانوي :- إثراء المواد الدراسية في الشعب الأدبية تماشيا التخصصات العلمية.

- إعادة النظر في المسارات الجامعية والمهنية بما يخلق مبدأ تكافؤ الفرص بين الشعب الدراسية.

- إمكانية دمج التكوين المهني بمنظومة التربية والتعليم.

- تفعيل البرامج التكوينية الموجهة للعاملين في قطاع التربية وخاصة أخصائيي التوجيه والإرشاد المدرسي بما يتوافق مع المقاربة بالكفاءات.

الكلمات المفتاحية: التعليم الثانوي؛ التوجيه والإرشاد المدرسي؛ التكوين المهني.

Abstract:

Secondary education in Algeria has witnessed several developments since independence to this day. Several types of secondary education have emerged, including vocational education, which includes vocational training, as the case for technological vocational education, which aims to prepare young people for positions in various productive sectors. The high school, lasts between one and four years, and specialized secondary education that allows to direct talents discovered in basic education, and then the 1980s introduced a new structure dedicated to common logs and disciplines, as the 1990s witnessed another restructuring of the people. At the time of writing this article, the number of people has been reduced, the technical and technological education has been unified, and the pattern of education has been unified at the level of all secondary schools.

- Reviewing the structure of secondary education.

Enriching the study materials in the literary divisions in line with the scientific disciplines.

- Reconsidering the university and professional paths in order to create the principle of equal opportunities among the studying streams.

- The possibility of integrating vocational training with the education system.

- Activating the training programs aimed at training workers in the education sector, especially school guidance and counseling specialists in accordance with the competency approach.

Keywords: secondary education; school guidance and counseling; vocational training.

* Corresponding author, e-mail: khalilodof@gmail.com

مقدمة:

لقد عرف ميدان التوجيه والإرشاد المدرسي تطورات متلاحقة منذ الحرب العالمية الأولى في مختلف البلدان وذلك نظرا للحاجة الماسة إليه في شتى ميادين الحياة ومنها الدراسية على وجه الخصوص، ولما له من أهمية في مختلف أطوار التعليم في الجزائر، حيث أنه يسهم في نجاح المنظومة التربوية إذا ما بني على أسس صحيحة تراعي مختلف الجوانب في توجيه التلاميذ، ومن هذه الجوانب ما يتعلق بدراسة الأسس الاجتماعية وعلى رأسها العدالة الاجتماعية في توجيه التلاميذ نحو مختلف الشعب الدراسية، وخصوصا أنهم في مرحلة مراهقة وما لهذه المرحلة من خصوصية في حياتهم، كما أن الاختيار المناسب للشعب الدراسية يسهم في نجاح التلميذ في مشواره الدراسي، لذا سنحاول في هذا المقال التطرق إلى بعض الجوانب في التوجيه المدرسي والمهني على مستوى مرحلة التعليم الثانوي.

1- الإشكالية:

التوجيه عملية متممة ومكملة لعملية التعليم والتعلم، حيث أن عملية التوجيه تعطي للعملية التربوية دفعا لتجعلها أكثر فاعلية، من أجل ذلك تستغل عملية التوجيه المنهج والنشاط المدرسي لتحقيق أهدافها، كما أنها تقوم بدور ملموس في تعديل المنهج ووضع برامج النشاط بما يتلاءم وينسجم مع تحقيق ما وضعت تلك العملية من أجله، كما نجد أن الأساس الاجتماعي للتوجيه المدرسي على الربط بين المجتمع والبرنامج التوجيهي حيث إقتضى تزايد التعقيد الاجتماعي إعادة تقسيم المدرسة، فهناك ارتباط وثيق بين المدرسة والبيئة الاجتماعية لإشراكهما في تحقيق غاية واحدة وهي إنتاج أجيال تعيش توافقا اجتماعيا، والتوجيه التربوي يعتبر محددا لرغبات الأفراد و يلعب دورا توفيقيا بين ما يريده الفرد وما يريده المجتمع، إلا أن من الواضح أن القيام بهذا الدور يعد مهمة صعبة للغاية لأنها تنطلق من فهم الفرد لتقف على ما يحتاجه المجتمع، حيث يرى البعض أن التوجيه في هذا الخضم هو: "ذلك التركيب الخارق كمثال عن الارتباطات بين المحددات الاجتماعية وبين منطق القرارات الذاتية" (Jean.Michel Berthlor . 1993).

كما أن الأساس الاجتماعي لا يقتصر على أداء هذا الدور التوفيقى فحسب، بل يتعدى ذلك إلى مهمة أخرى وتتمثل في توزيع الأدوار والوظائف حسب مبدأ الإستحقاق الذي يبنى على أساس المؤهلات العلمية، وهذه العملية على درجة كبيرة من الأهمية في المجتمع، حيث أنه إذا إعتد التوجيه على عامل آخر غير عامل الإستحقاق، وأدرج عامل لا يقيم للإستحقاق وزنا إختل التوازن داخل المجتمع، وتم إختراق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب ولذا فإن للتوجيه ممارسة أخرى يضطلع بها ضمن هذا المجال ذات صبغة إجتماعية، ألا وهي المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية فيما بين الأفراد من حيث أهليتهم أو عدم أهليتهم لممارسة هذا الدور أو ذاك حسب خصوصياتهم الفردية والاجتماعية. (توفيق زروقي، 2008، ص 39-40)، لذلك كان لزاما أن نقف على تطور هيكلية التعليم الثانوي وما تفرزه من تأثيرات على عملية التوجيه والإرشاد بشقيه المهني والمدرسي، متسائلين هل توفر هيكلية التعليم الثانوي العدالة الاجتماعية وهل تضطلع بواجب الإستحقاق؟ وهل ساهمت في تفعيل قطاع التكوين المهني لتجنب الإهدار التربوي؟ كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال هذه القراءة لواقع التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بمؤسسات التعليم الثانوي بالجزائر.

2- تطور هيكلية التعليم الثانوي:

1-2- التعليم الثانوي في الجزائر بعد الاستقلال: ورثت الجزائر منظومة تعليمية منهارا لكنها سعت جاهدة، واستعانت بالدول الشقيقة والصديقة في بناء منظومة جزائرية، وقامت في هذا السياق بمساع حثيثة لإدخال إصلاحات عبر المراحل التالية:

أ- المرحلة الأولى (1962-1970): بقي النظام التعليمي شديد الصلة من حيث التنظيم والتسيير بما كان سائد قبل الاستقلال، إلا أنه شهد تحويرات نوعية تطبيقا لاختيارات التعريب و التوجيه العلمي و التقني و ذلك طبقا للمواثيق الأساسية للأمم، وفي هذا الإطار نصبت سنة 1962 لجنة لإصلاح التعليم عهد إليها وضع خطة واضحة لإصلاح التعليم قدمت تقريرها سنة 1964. (المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، 2005، ص 17)، فأدخلت على التعليم الثانوي تغييرات أولية تشمل تغييرات البرامج و إعادة الاعتبار للغة العربية و تدريس مادة تاريخ الجزائر و إفريقيا و لتطبيق هذه التعديلات لجأت الجزائر إلى الاستعانة بالبلدان الشقيقة والصديقة من خلال عقود التعاون بالإستعانة بالأساتذة الأجانب كما تم إنشاء تعليم ثانوي معرب على مستوى خمس ثانويات تم فتحها في ظروف صعبة نوعا ما، بوهراڤ في ثانوية ابن باديس و بقسنطينة في ثانوية عباس لغرور المختلطة، و بباتنة في ثانوية الثعالي للبنات، و في ثانوية ابن خلدون، للذكور بالعاصمة حتى يستطيع التلاميذ الذين كانوا يتابعون دراستهم قبل الإستقلال بمدارس جمعية العلماء المسلمين للالتحاق بالطور الأول من التعليم الثانوي هذا ما جعل مشكلة نقص الأساتذة يزيد حدة، لاسيما في المواد العلمية، فكانت هذه المؤسسات تحتوي على جميع الأقسام من السنة الأولى ثانوي أي السادسة سابقا إلى غاية السنة النهائية التي تحضر البكالوريا. (الطاهر زرهوني، 1994، ص 72)، و لجأت الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة إلى عقد تعاون ثقافي مع فرنسا لتزويد ما يلزم من المعلمين الفرنسيين، كما لجأت إلى البلدان الشقيقة في شكل تعاون ثقافي، و تم استعمال جمع الهياكل المتاحة و للجوء إلى تطبيق تدابير بيداغوجية خاصة لمواجهة متطلبات هذه المرحلة وكان التعليم الثانوي في هذه المرحلة يتكون من طورين :

- الطور الأول **Premier cycle du secondaire** : و به أربع سنوات :السادسة فالخامسة، فالرابعة فالثالثة، و تعتبر السادسة هي السنة الأولى من الطور الأول من التعليم الثانوي تتوج الدراسة في هذا الطور بشهادة [BEPC] Bervet de l'enseignement du premier cycle والتي ألغيت بمرسوم 66/38 المؤرخ في 1966/02/11 وعوضت بشهادة التعليم العام BEG، ويمكن أن ينتقل التلميذ من الطور الأول إلى الطور الثاني من التعليم الثانوي أي من السنة الثالثة منه إلى السنة الثانية من الطور الثاني بحصوله على رتبة ممتازة في الترتيب على مستوى القطاع المغذي للثانوية وبموافقة مجلس الأساتذة.

- الطور الثاني **Deuxième cycle du secondaire** : يحتوي على ثلاث سنوات :الثانية فالأولى فالنهائية و هي سنة التأهيل لشهادة البكالوريا، و قد ألغي النظام الفرنسي لشهادة البكالوريا بصدر المرسوم 495/63 في 1963/12/31 وأحدثت بكالوريا جزائرية يمتحن فيها التلميذ مرة واحدة في سنة واحدة امتحانات كلها كتابية. (عبد الرحمن بن سالم، 2000، ص 17) ويمكن تقسيم التعليم الثانوي حسب أنماطه المختلفة كالآتي:

- النمط الأول (التعليم الثانوي العام): يدوم ثلاث سنوات ويحضر بمختلف شعب البكالوريا (الرياضيات، علوم تجريبية، فلسفة)، أما ثانويات التعليم التقني فتحضرهم لاختيار بكالوريا شعب (تقني رياضيات -تقني اقتصادي).

- النمط الثاني (التعليم الصناعي والتجاري): يحضر التلاميذ لإجتياز شهادة الأهلية في الدراسات الصناعية والتجارية يدوم خمس سنوات، وقد تم تعويض هذا النظام قبل نهاية المرحلة بتنصيب الشعب التقنية الصناعية، والتقنية المحاسبية التي تتوجها بكالوريا تقني.

- النمط الثالث (التعليم التقني): يحضر التلاميذ لشهادة التحكم خلال ثلاث سنوات من التخصص بعد النجاح في شهادة الكفاءة المهنية. (المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، 2005، ص 18)

ما يميز هذه المرحلة هي التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر بفعل ضعف الدولة إقتصاديا والنزوح الريفي والنمو الديمغرافي في كثير من المدن الذي لم يمكنها من رسم إستراتيجية واضحة بإصلاح التعليم الموروث عن التعليم الفرنسي كما إضطرت في المحافظة على الوضع الراهن مع الشروع في بعض المحاولات لإصلاح بعض الجوانب من منظومة التعليم خاصة في مجال سد الحاجات الأساسية من هياكل إستقبال و موارد البشرية، إضافة إلى إتباع سياسة التعريب من خلال تعميم إستعمال اللغة العربية، ما يلاحظ على هذه المرحلة من الناحية التعليمية تنوع المنافذ التعليمية و ثرائها بين التعليم العام والتقني، وكذا التجاري والصناعي وتنوع الشهادات الممنوحة مما يتيح التوزيع الأمثل للتلاميذ حسب قدراتهم ومؤهلاتهم ويمنح الدولة موردا بشريا متنوعا في شتى المجالات المهنية والأكاديمية، في نمط نلاحظ عليه انه مزج بين التعليم الأكاديمي، والتعليم المهني حتى أنه لا يتبدى للقارئ أن هناك فصلا بين منظومة التكوين المهني، ومنظومة التعليم الأكاديمي ولعلها من الإيجابيات التي نسجلها على المرحلة نظرا للإهمال الذي تعرض له التكوين المهني في مراحل لاحقة.

ب- المرحلة الثانية (1970-1980): عرفت باسم مرحلة الإصلاح الشامل من خلال المخططان الرباعيان (1970-1974)، (1974-1977)، كما تميزت من الناحية التعليمية صدور المرسوم 170-171 المؤرخ في 17/06/1971 الذي يحث على إحداث المتاقن لهدف تكوين الأطر وبناء على هذا المرسوم تم تنصيب متاقن الطور الأول السنة الدراسية 1971/1970 وهي تستقبل تلاميذ السنة الخامسة (السنة الثانية متوسط) بهدف منحهم تكوينا يدوم سنتين ليصبحوا عمالا مؤهلين مع إمكانية انتقالهم إلى الطور الثاني لمنحهم تكوينا لمدة سنتين ليصبحوا تقنيين، لكن في الموسم الدراسي 1973/1974 أُلغيت متاقن الطور الأول قبل تنصيب الطور الثاني ووجه التلاميذ إلى التعليم الثانوي التقني، وحولت المتاقن إلى ثانويات تقنية، كما عرفت هذه المرحلة إعداد مشروع وثيقة إصلاح التعليم 1974 التي صدرت بعد تعديلها في شكل أمر 11 أفريل 1976 و هو الأمر المتعلق بتنظيم التربية و التكوين و الذي نص على تنظيم التعليم الثانوي و ظهور فكرة التعليم الثانوي المتخصص، حيث تدوم الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات و تنتهي باجتياز مختلف شعب البكالوريا التي تؤدي إلى الجامعة، و تحضر ثانويات التعليم العام لاجتياز الامتحان المذكور في الرياضيات والعلوم والآداب وكانت هذه الإصلاحات ترمي إلى زيادة عدد المتدربين في كافة الأطوار، جزأة المناصب المشغولة من طرف الأجانب، إحداث مكانزمات فعالة تعنى بتوجيه التلاميذ إلى مختلف الشعب الدراسية، تجديد المضامين والطرق الدراسية ينا يتلاءم مع تطلعات التنمية. (المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، 2005، ص 18-21)، كما تم في هذه المرحلة وتحت غطاء التعريب تنظيم الشعب المعربة والمزدوجة في التعليمين الثانوي والمتوسط، فالشعب المعربة هي التي يتلقى فيها التلاميذ مادتي الرياضيات والعلوم باللغة العربية، وفي المزدوجة يتلقونها بالفرنسية. (عبد الرحمن بن سالم، 2000، ص 19)، كما حدثت في هذه المرحلة مشكلة تتعلق بالتأطير برفض قطاع واسع من خريجي المدارس العليا الالتحاق بمناصبهم لعدم توفر شروط كالسكن والأجر اللائق، فاضطرت الجزائر إلى توظيف كل من قدم ملفا مقبولا

وأحيانا حتى و لم يسبق له و أن مارس التعليم، تلك العوامل جعلت مؤسسات التعليم تجمع ممثلي 40 جنسية مختلفة، و بحلول سنة 1978 ، صدر مرسومان يتعلق الأول بالسماح لموظفي القطاعات المختلفة بأن يقوموا بحصص تدريسية كعمل إضافي و يتعلق الثاني بالتوظيف الجزئي في المؤسسات التعليمية. (الطاهر زرهوني، 1994، ص79) ، و من بين الإنتقادات الموجة للنظام التربوي في هذه المرحلة ما يلي: - إن النظام التعليمي كان في صالح الشعب المزدوجة لكون جميع الأبواب مفتوحة أمامهم سواء في الثانوي و الجامعة أو عالم الشغل على عكس الشعب المعربة، كما أعطى هذا إمتياز لشعب التعليم المزدوج من خلال إلحاق التلاميذ المتفوقين بالمعاهد والجامعات التي يريدونها.

- أصبح الإنتساب إلى الشعب المعربة إنتقاص وإستصغار في نفسية التلميذ، مما أدى إلى ظهور تيارات معادية وصلت حد الصدام في الجامعة و حتى في الثانوي الأمر الذي لا يزال يعاني منه المجتمع الجزائري فكرست هذه الخطيئة التناحر بين الإخوة الأشقاء بدعوى العصرية والتفتح من طرف أقلية مسيطرة ، وبدعوى المحافظة على القيم العربية والإسلامية من طرف الأغلبية . (عبد الرحمن بن سالم ، 2000، ص19)، كما تميزت المرحلة بعدم الإستقرار بحيث عرفت مجالات إصلاحية متسارعة، إنعدم فيها صفات التخطيط والرؤية المستقبلية، و يظهر ذلك جليا في الشعب المعربة و الشعب المزدوجة اللغة، حيث كانت الأبواب مفتوحة أمام الشعب المزدوجة في التعليم الثانوي و في المراحل الأخرى عكس الشعب المعربة التي همشت وصار الانتساب إليها مركب نقص لدى التلاميذ، إضافة إلى التخلي عن عدد كبير من الأساتذة سواء الجزائريين أو الأجانب عن مناصب عملهم و وجود صعوبة كبيرة في تعويضهم بسبب انعدام سياسة تكوينية واضحة، واقتصر التكوين على المدرسة العليا للأساتذة بالقبة فقط، حيث تتخرج منها كل سنة دفعات غير كافية في مواد عديدة ما عدا الرياضيات و العلوم و الفيزياء باللغة العربية التي كانت لا وجود لها في المدرسة و لا في الجامعة إن هذه السلبيات لا يمكن أن تغطي الإنجازات الكبيرة التي تمت في قطاع التعليم الثانوي خلال هذه الفترة حيث عرفت عدد التلاميذ قفزة نوعية بحيث تضاعفت حوالي خمسة مرات و كذلك عدد الهياكل القاعدية التي تضاعفت بدورها إلى الضعف. (الطاهر زرهوني، 1994).

بعد قراءتنا لهذه المرحلة نجد أننا نتفق مع الإنتقادات التي وجهت لهذه المنظومة خلال هذه الفترة التي شابهها التسرع والتردد في كثير من المشاريع ولعل من بين هذه المشاريع تأسيس المتاقن ثم التخلي عنها دون استكمال التجربة وتقييمها، سياسة التعريب التي لم تكن جادة وفعالة بترك الشعب المزدوجة والتي تدرس المواد ذات الطابع العلمي بالفرنسية لغة المستعمر، مما أتاح لخريجي هذا النمط من التعليم كثيرا من الامتيازات التعليمية والمهنية مقارنة بنظرائهم من التلاميذ الذين زاولوا دراستهم في الشعب المعربة وذلك لأسباب فرضتها حادثة إستقلال البلاد بوجود طبقة معتبرة نافذة تلقت تعليمها بالفرنسية إباء الاستعمار الفرنسي، الأمر الذي حاد بهدف النظام التربوي عن السبيل في تكوينه لمجتمع موحد تربطه ثقافة وقيم واحدة ، لا خلق طرفين متضادين يستعلي أحدهما على الآخر ، ويحس الآخر معه بالدونية الأمر الذي ترك مسألة الصراع تبقى مستمرة إلى يومنا هذا والتي من مشاهدتها سيطرة اللغة الفرنسية على كثير من مجالات الحياة ، وتراجع دور اللغة العربية ولا أدل من ذلك وكمثال بسيط التراجع عن كتابة الرموز الرياضية باللغة العربية ، وكتابتها بالحرف اللاتيني والكثير من هذه الأمثلة بدعوى إصلاح المنظومة التربوية.

ج- المرحلة الثالثة (1980-1990): تميز التعليم الثانوي في هذه المرحلة بتحول عميقة شملت ما يلي:

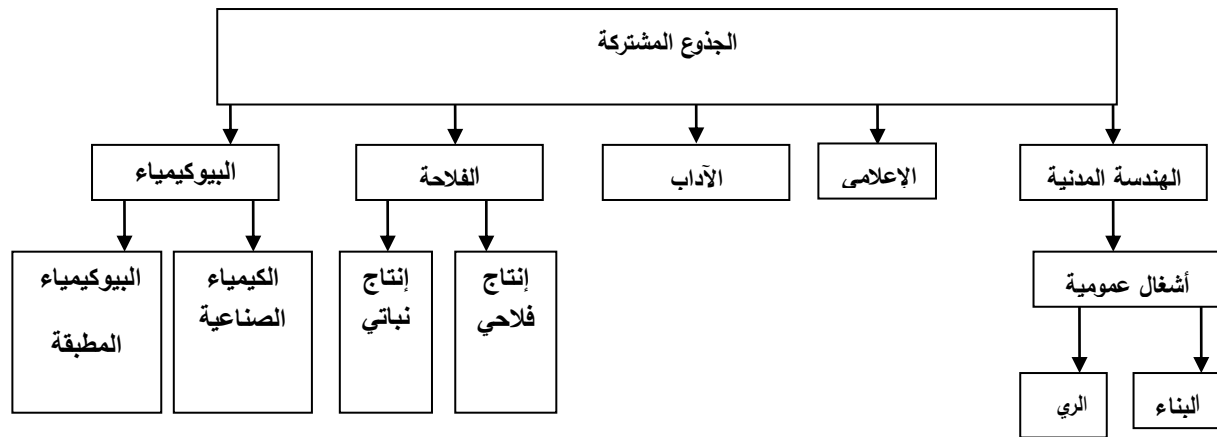
- التعليم الثانوي التقني: عرفت سنة 1981 تنصيب التعليم الثانوي تقني قصير المدى يتوج بشهادة الكفاءة التقنية BCT، والسماح لحاملي شهادة البكالوريا تقني لبعض شعب التعليم التقني الدخول للجامعة في 1982 ، وتم إلغاؤه سنة

1984، كذلك تطابق التكوين الممنوح في المتافن مع التكوين في الثانويات التقنية. (المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، 2005، ص 20)، و بحلول السنة الدراسية 1985/1984 تم الشروع في إصلاح التعليم الثانوي الذي كان في إنتظار تنصيبه منذ أفريل 1976 ، و اشتمل التعليم الثانوي تطبيقا لأحكام المرسوم الخاص بتنظيم و تسيير المؤسسات التعليمية الثانوي على مايلي :

أولا- التعليم الثانوي العام: يدوم ثلاثة سنوات، يتم تحضير التلاميذ إلى مختلف الشعب العلمية والأدبية. ثانيا- التعليم الثانوي المتخصص: يهدف إلى إتاحة الإزدهار للمواهب البارزة التي يتم اكتشافها لدى الشباب أثناء المرحلة الأساسية، وينبغي أن يدعم التعليم الثانوي تلك المواهب و ينمي شخصية أصحابها بواسطة الطرائق المناسبة والتدريبات الملائمة، و يدوم ثلاث سنوات.

ثالثا- التعليم التكنولوجي والمهني: يهدف إلى تحضير الشباب لشغل المناصب في مختلف القطاعات الإنتاجية و عليه بتكوين التقنيين و العمال المهرة كما يحضر لمواصلة الدراسة العالية، يدوم بين سنة وأربعة سنوات.(الجمهورية الجزائرية، 1976)، كما عرف القطاع أيضا خلال نفس السنة 1985/1984 ما يلي:

- فتح شعب الإعلام الآلي في ثلاثة ثانويات و توسيع شعب الرياضيات و شعب التعليم التقني قصد تحقيق التوازن بين التعليم العام والتعليم التقني، وتوجيه التلاميذ على أساس النتائج التي حصل عليها في الرياضيات. (الطاهر زرهوني، 1994)، بحلول 1986/1985 تم الشروع في تنصيب وتطبيق إصلاح التعليم الثانوي أي السنة التي أنشئت فيها جذوع مشتركة، تفرغت إلى شعب عديدة، وبعد حذف الجذع المشترك الوحيد الذي كان يحتوي على التقني الرياضي الصناعي فأحدثت الشعب التقنية كالبيوكمياء، الإعلام الآلي، الكيمياء الصناعية، الري أشغال عمومية، علوم فلاحية، البناء، وأحدثت أيضا شعبة العلوم الإسلامية ،كما تم إدخال تعاليم اختيارية على مستوى مجموعة من مؤسسات التعليم. (عبد الرحمن بن سالم ، 2000)، أما شهادة البكالوريا، فشهدت بعض التعديلات الخاصة بالشعب الجديدة التي استخدمت منذ 1985 كما يبرزها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1 مارس 1987 المتعلق كذلك بإعادة تنظيم إمتحان البكالوريا و المعدل للقرار الوزاري المؤرخ في 03 مارس 1972 و المتعلق بـالكالوريا التقني، و كذلك المراقبة المستمرة التي تعني المواد التي ليس لها اختبار في البكالوريا كالفيزياء والكيمياء والتربية السياسية بالنسبة للشعب الأدبية و التاريخ والجغرافيا الفرنسية و التربية السياسية بالنسبة للشعب العلوم و الرياضيات، وذلك لتؤخذ بعين الاعتبار النقاط التي تفوق المعدل في هذه المواد أثناء السنة الدراسية لصالح المرشحين النظاميين إذا لم يحصلوا على المعدل الكافي يوم الامتحان.و أدخلت على التعليم الثانوي مواد جديدة تمثلت في المواد التالية: الإعلام الآلي، الإلكترونيك، العلوم الإسلامية و الفنون التشكيلية و الموسيقى و التربية البدنية، ثم اللغتين الأسبانية و الألمانية ابتداء من الموسم الدراسي 1987/1986 ، كما تم توسيع التربية التكنولوجية إلى التعليم الثانوي و تعميم التربية الإسلامية و التاريخ ليشملا جميع الشعب، وفي مايلي مخطط يوضح هيكلية التعليم الثانوي في هذه المرحلة:



شكل رقم (01): يوضح هيكلية التعليم الثانوي-1985/1986.

المصدر: عبد الرحمن بن سالم (2000)

شهد قطاع التعليم الثانوي في الجزائر خلال هذه الفترة تطورا كبيرا من حيث مؤسسات الإستقبال الثانويات والمتاقن فوصل عدد الثانويات 621 والمتاقن إلى 137 في الموسم الدراسي 1990/1989، في حين لم يتجاوز عددها في السبعينات 120 ثانوية، و34 من المتاقن فشكل هذا الرقم إنجازا من حيث الهياكل.

كما تميزت المرحلة بتطبيق إصلاحات شملت فتح شعب جديدة وتنويعها، وخاصة في مجال التعليم الثانوي التقني، لكن رغم هذه الإنجازات إلا أنه تم تسجيل جملة من النقائص يمكن ذكرها كالآتي:

- العجز في توفير الأساتذة الأكفاء في المواد العلمية والتقنية .
- نقص التجهيزات والكتب في المواد التقنية باللغة العربية.
- التأخر المعترف في إنجاز الهياكل القاعدية مما سبب تشغيل المؤسسات فوق طاقتها، بسبب إكتظاظ الأقسام مما أدى إلى تدني ظروف العمل مما انعكس سلبا على نوعية التعليم، ونسب النجاح في البكالوريا .
- عدم تنصيب التعليم الثانوي المتخصص وكذا التعليم الثانوي التكنولوجي والمهني وهو ما أدى إلى نقص كبير في عدد التقنيين السامين وعدم إيجاد فضاءات تكوينية للمتسربين من التعليم الثانوي. (الطاهر زرهوني، 1994)

لكن بالرغم من هذه السلبيات، فقد خطى التعليم الثانوي في هذه المرحلة خطوات كبيرة في التخلص من الطابع النظري الذي كان يتصف به منذ الاستقلال وكذا تعميق وتعميم المواد التي تدخل في إطار التكوين الإيديولوجي والسياسي كالتربية الإسلامية والتاريخ، وكذلك التقدم المعترف في سياسة تعريب التعليم، مما أعطى مكانة لائقة للغة العربية، وفيما يتعلق بالمنشآت الخاصة بالتربية والتعليم فقد حققت المنظومة التربوية خلال هذه الفترة مكاسب معتبرة، رغم ذلك لم تسلم المدرسة الأساسية وسياسات التعريب المنتهجة من الانتقادات مما أدى فيما بعد لظهور اتجاهات تدعو لإصلاح هذه المنظومة من جديد.

د- المرحلة الرابعة (1990-2005): بعد مدة زمنية من تطبيق الإصلاح الذي تضمنته أمرية 16 أفريل 1976 م، بدأت تسجل له بعض المآخذ من خلال الانتقادات التي وجهت للمدرسة الأساسية، ومن خلال النقاشات التي تعرضت لها هذه المدرسة حيث انقسم فيها المتحاورون إلى مؤيدين ومعارضين، ركز المؤيدون على إيجابيات هذه المدرسة، بينما كانت سلبيات هذه المدرسة هي ركيزة المعارضين لها، ومن إيجابيات المدرسة الأساسية نذكر: التطور الكبير في نسب التمدرس

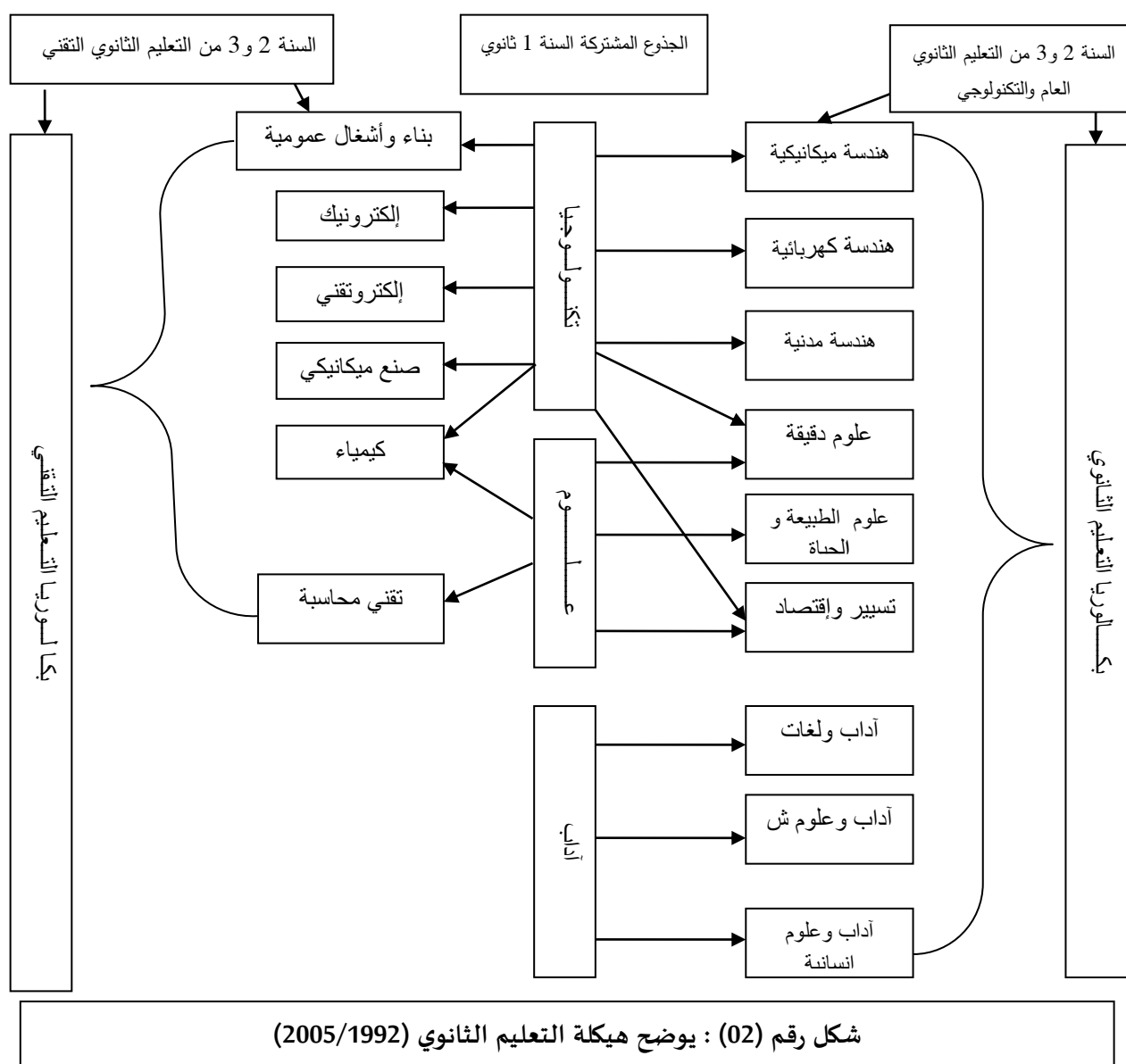
وهو مؤشر يدل على ديموقراطية التعليم المطبقة من خلال مبدأ تكافؤ الفرص كما سُجل إرتفاع في نسب التلاميذ في الأطوار المختلفة للمدرسة الأساسية والتي فاقت 87 % ومع نهاية القرن الماضي بلغ عدد التلاميذ في المدرسة الأساسية فقط ما يقارب 7 ملايين تلميذ، أما سلبيات المدرسة الأساسية حسب المعارضين فهي كثيرة وترتبط ب: طرق التعليم، البرامج الدراسية، اكتظاظ البرنامج، وبعد البرنامج عن الواقع ظاهرة التسرب المدرسي، حيث أن 75 % من التلاميذ يطردون سنوياً بدون ضمانات تسمح لهم بإيجاد العمل وأكثر من ذلك وصفت المدرسة الأساسية بالمريضة والفاشلة.(بوشعالة سميرة، 2017، صص 79-80)، وللحد من هذه السلبيات جرت بعض المحاولات الإصلاحية التي شهدتها هذه الفترة والتي تمثلت في إعادة هيكلة التعليم الثانوي سنة 1992 ، وتنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح سنة 1999 م حدد المشروع التمهيدي الذي أعدته وظيفة هذا الطور، حيث ركز على: - تجسيد التمييز بين نمطين من التعليم الثانوي الذي يوجه إلى الجامعة و التعليم الذي يحضر إلى عالم الشغل (تعليم تأهيلي)، - تبسيط و تخفيف الهيكلة التي أدرجت في الثمانينات حيث تم التخلي عن تنوع شعب التعليم التقني، وضع نظام مبني على مقاييس موضوعية. (وزارة التربية الوطنية، 1992، ص8)، و كانت إعادة الهيكلة الجديدة بحيث يمكن التمييز بين نمطي التعليم الثانوي العام و التكنولوجي، و التعليم الثانوي التقني عند الدخول إلى السنة الثانية ثانوي و هي سنة التوجيه إلى الشعب المفتوحة في كل نمط، تميزت هذه الهيكلة بثلاثة جذوع مشتركة في السنة الأولى ثانوي هي: جذع مشترك علوم ،جذع مشترك تكنولوجيا ، جذع مشترك آداب وعلوم إنسانية ، وخمسة عشر شعبة في السنة الثانية ثانوي موزعة حسب الجذوع المشتركة كالآتي :

أولاً-شعب الجذع المشترك علوم (التعليم الثانوي العام): ويشمل مجموعة الشعب العلمية: علوم الطبيعة و الحياة، و العلوم الدقيقة.

ثانياً- شعب جذع مشترك آداب (التعليم الثانوي العام): ويشمل مجموعة الشعب الأدبية: الآداب و العلوم الإنسانية، الآداب و العلوم الشرعية، الآداب و اللغات الأجنبية.

ثالثاً- شعب الجذع مشترك تكنولوجيا (التعليم الثانوي التكنولوجي): وهي هندسة كهربائية ،هندسة ميكانيكية ،هندسة مدنية ، تسيير وإقتصاد.

رابعاً- شعب الجذع المشترك تكنولوجيا (التعليم الثانوي التقني): وهي إلكتروتقني ،إلكترونيك ،صنع ميكانيكي ،بناء و أشغال عمومية، كيمياء، تقني محاسبة. (وزارة التربية الوطنية ، 2005 ، صص 8-11)، كما شهدت السنة الدراسية 1991/1992 فتح أقسام خاصة في مستوى السنة الأولى من التعليم الثانوي على مستوى منطقة الوسط (ثانوية حسيبة بن بوعلي)، على مستوى منطقة الغرب (ثانوية لطفي)، وعلى مستوى منطقة الشرق (ثانوية الحرية)استقبلت هذه الثانويات أنجب التلاميذ المتحصلين على أحسن النتائج في شهادة التعليم الأساسي، وفي مسابقة القبول، وتم التخلي عن التجربة في الموسم الدراسي 1993/1994 رغم تحقيق نتائج جيدة في شهادة البكالوريا .(وزارة التربية ، 1991)، وتم خلق بعض الجسور التي تربط الجذوع المشتركة ببعضها في عملية التوجيه والمخطط التالي يوضح هذه الهيكلة:



ورغم الإيجابيات الكثيرة لهذه الهيكلية إلا أن لها سلبيات منها:

- ضعف ملمح التخرج من الشعب التكنولوجية بسبب تقليص الحجم الساعي للرياضيات والفيزياء والكيمياء مقارنة بشعبة العلوم الدقيقة.

- عدم تتمين شعبة العلوم الدقيقة بسبب عدم جدوى معاملات المواد المسماة أساسية (رياضيات، فيزياء، كيمياء)، مما جعل أحسن التلاميذ يهجرها.

- عدم التكافؤ بين الشعب، إذ تمنح شعبة علوم الطبيعة والحياة فرصاً أكثر للالتحاق بالتعليم العالي.

- ازدواجية الأداء في أربع شعب من التعليم التقني مع شعب التعليم التكنولوجي. (بوشعالة سميرة، 2017، ص 81)

كما عرفت هذه المرحلة سابقة خطيرة تمثلت آنذاك في تسريب مواضيع شهادة البكالوريا مما دفع الوزير إلى الاستقالة وإعادة إمتحان شهادة البكالوريا، حيث كانت في حينها تمثل سابقة، إلا أن هذا الفعل مع مرور السنوات وخصوصاً في السنوات الأخيرة أصبح ظاهرة في كل دورة من دورات شهادة البكالوريا تكون هناك مجموعة من الفضائح والإتهامات

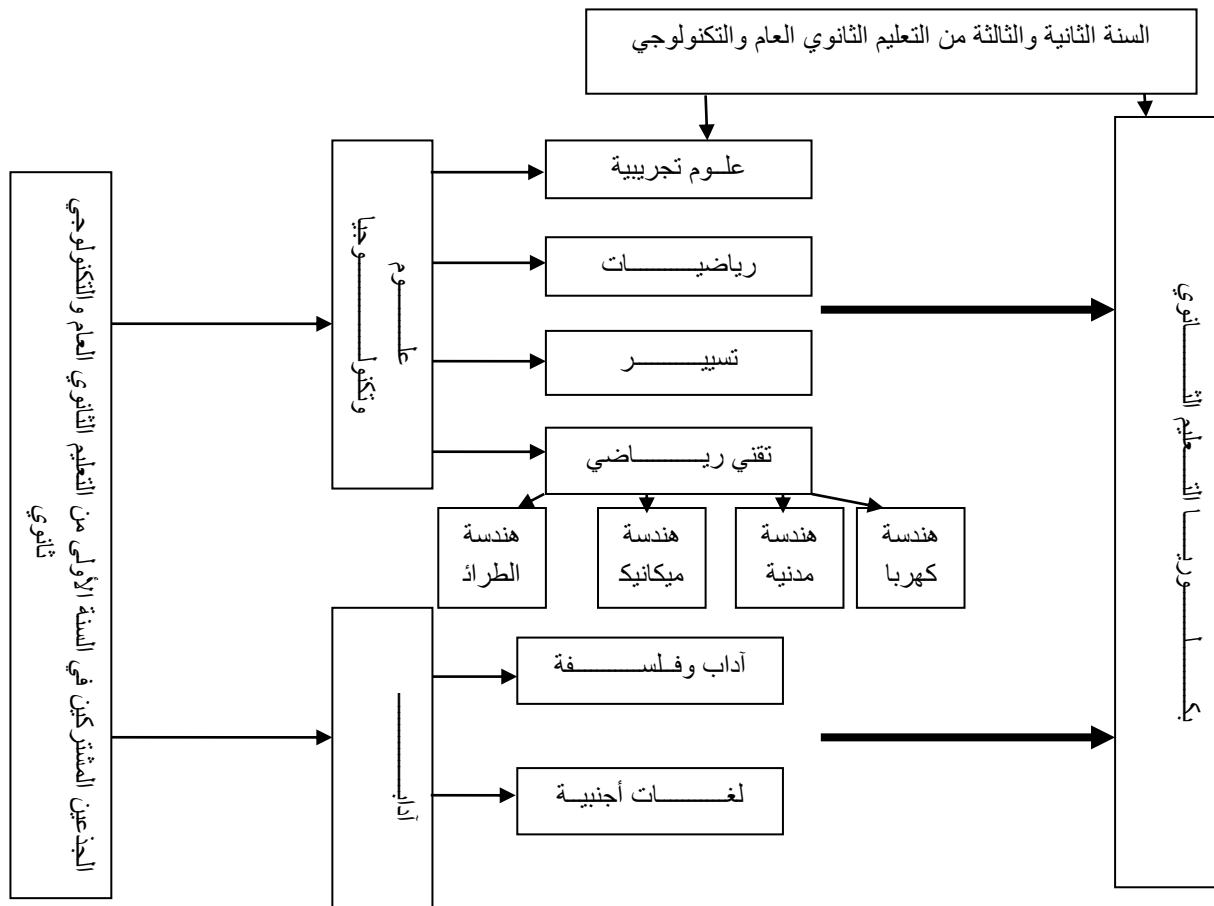
على رأسها تسريبات خاصة بمواضيع البكالوريا لكنها لا تؤدي إلى الإستقالة كما في السابق ، كما شهدت المرحلة دورة ثانية لشهادة البكالوريا في سنة 2000 ، ودورة إستثنائية في سنة 2017، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان هذه الشهادة لقيمتها مع مرور الوقت لذلك كان لا بد من مراجعة جادة لمسيرة المؤسسة التربوية.

هـ- المرحلة الخامسة (2005 إلى يومنا هذا):

تم إعداد مشروع إعادة هيكلة مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي ، من قبل لجنة متعددة القطاعات تتكون من ممثلين عن وزارة التربية الوطنية ، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ووزارة التعليم والتكوين المهنيين ولقد نفذ هذا المشروع في مستهل السنة الدراسية 2006/2005 حيث أن الهيكلة الجديدة للتعليم الثانوي العام والتكنولوجي تهدف إلى تحسين المضمون التربوي لهذه الشعب الست المنبثقة عن الجذعين المشتركين ، وإلى تكييفها مع الدراسات الجامعية ، كما يأخذ التنظيم الجديد بعين الاعتبار التوجهات الكبرى التي يشهدها العالم في ميدان تطوير مردود التعليم الثانوي ، ذلك أن هذا الأخير يندرج ضمن التوجهات العالمية التي تتجنب العمل بالتخصص المبكر وكثرة الشعب وتفرعاتها ، لذا جاءت هذه الهيكلة بعدد أقل من الجذوع والشعب مقارنة بالهيكل السابقة. (بوبكر بن بوزيد ، 2009 ، ص ص 217 - 219).

خلال هذه الفترة شهدت المؤسسة التربوية العديد من الإنجازات يمكن تلخيصها في الآتي:

- بنية قاعدية لهياكل تربوية ضخمة من مدارس ومتوسطات وثانويات .
- جزأة كاملة للقائمين على المؤسسة التربوية في كافة مراحلها ومختلف مستوياتها .
- مخزون بشري ورأس مال كبير يوجد داخل المؤسسة التربوية من حيث عدد المتدربين.
- تحقيق مستوى عالٍ من ديمقراطية التعليم ومجانيته من خلال القضاء على الفوارق بين أبناء الجزائريين في التحصيل الدراسي وتقريب المدرسة من كل مواطن. (بوشعالة سميرة، 2017، ص 82)
- تم فتح ست مؤسسات للتعليم الثانوي من نمط ثانويات الإمتياز إبتداء من السنة الدراسية 2006/ 2005 وذلك على غرار بعض الدول المتقدمة، التي وضعت جهاز خاص مكلف بالتكليف التام بالتلاميذ المتفوقين، وتطبق هذه المؤسسات البرامج الرسمية لوزارة التربية الوطنية، إضافة إلى مضامين أخرى معمقة وثرية تقدم بطرائق بيداغوجية تهدف إلى إحترام وتيرة التحصيل العلمي لدى هؤلاء التلاميذ المتفوقين. وتطوير إستقالييتهم في العمل وتنمية قدرتهم على التكوين الذاتي.
- (بوبكر بن بوزيد ، 2009)، من جهة أخرى يلاحظ أن هذا الإصلاح أعطى مكانة كبيرة للغة الفرنسية بحيث أنها تستعمل لتدريس الرموز والمعادلات في المواد العلمية والتكنولوجية، وكذلك تقرر إلغاء شعبة الشريعة الإسلامية في إعادة تنظيم الطور الثانوي، تبنى هذا التقرير مقارنة جديدة هي المقاربة بالكفاءات في التدريس والتي مزالت تثار حولها كثير من الأسئلة في الوسط التربوي لعدم وضوحها ، كما شهدت هذه المرحلة في العديد من دورات شهادة البكالوريا لغطا كبيرا يتعلق بتسريب مواضيع البكالوريا والغش وغيرها من الظواهر، وفي ما يلي هذا المخطط المقترح والذي يوضح الهيكلة الجديدة للتعليم الثانوي ، والشعب المنبثقة عن كل جذع مشترك وتفرعاتها المختلفة.



شكل رقم (03): يوضح هيكلية التعليم الثانوي (من 2005 إلى يومنا هذا)
(وزارة التربية الوطنية، 2006، ص 111)

3- مشكلات التعليم الثانوي:

كشفت الكثير من اللقاءات التربوية و الدراسات التي قام بها الأخصائيون التربويون و الأكاديميون أن هناك جملة من المشكلات يعاني منها التعليم الثانوي وتنعكس بدورها على التوجيه المدرسي والمهني تتطلب المعالجة منها:

إن التعليم الثانوي موجه فقط لمواصلة التعليم الجامعي وليس موجهاً للمهنة والحياة، ويتجلى ذلك في المناهج التقليدية النظرية التي تركز فقط على الحفظ والتلقين وحشو الذهن بالمعارف والمعلومات والكثيرة والتي لا صلة لها بالحياة المعاصرة ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية.

- جمود المناهج بما تحتويه من كثرة المعارف والمعلومات التي لا صلة لها بمتطلبات المجتمع وبالتطور العلمي والتكنولوجي الذي أصبح يشكل العمود الفقري لمهنة المستقبل.

- تركيز التعليم الثانوي على الجانب الأكاديمي وإغفال التعليم المهني والتكوين المهني، وهو ما تظهره مخرجاته من المتوجهين للتعليم الجامعي وزيادة الضغط عليه لإستيعاب جميع الناجحين وليس التوجه لعالم الشغل.

- ضعف العلاقة التي تربط بين برامج التعليم الثانوي و سوق العمل مما أدى إلى عزل التعليم و عدم إستجابته لمتطلبات المجتمع.

- عدم القدرة على تحقيق رغبات و قدرات التلاميذ العلمية و المهنية نظرا لنمط التعليم المتبع في المدارس الثانوية و التي ظل نظامها قائما على أساس التقسيم علمي، أدبي، و على التلاميذ أن ينخرطوا في أحد القسمين دون إدراك منهم لمدى مناسبة المسار لميولهم و رغباتهم، كما أنهم يفتقدون إلى مرحلة التوجيه العلمي السليم أثناء دراستهم في المرحلة الثانوية.

- الإنعكاسات السلبية للتعليم الثانوي من خلال تدني المستوى العلمي للتلاميذ كما أصبح التعليم الثانوي هو الآخر يعيش أزمة كبرى تتجلى في عدم القدرة على استيعاب كل الملتحقين به لأسباب مادية و بشرية، فالغالبية من التلاميذ و بعد حصولهم على شهادة البكالوريا يرغبون في الالتحاق بالجامعة و تعزف عن دراسة العلوم المهنية و الفنية.

ظهور مؤشرات سلبية كثيرة في التعليم الثانوي منها تفاقم مشاكل كالرسوب و التسرب و ما ينتج عنها من هدر في الإنفاق و ضعف في التحصيل الدراسي و تزايد مظاهر الغش في الامتحانات و غيرها من المظاهر السلبية التي أفرزتها أنظمة التعليم الحالية.(يعقوب أحمد الشراح، 2002، ص228)

نلاحظ ذلك في النظام التربوي الجزائري رغم الإصلاحات المطبقة في التعليم الثانوي بإعادة هيكلته لمرات عديدة إلا أنه لم يعنى كثيرا بإعداد التلاميذ في المجالات المهنية ،رغم تبنيه تارة للتعليم التقني وتارة أخرى للتعليم التكنولوجي تعددت المسميات وغابت الغاية، ولعل ذلك عائد لفصل مجال التكوين والتعليم المهنيين عن التربية ،رغم وجود كثير من المناشير المشتركة والمحاولات لربط التربية بالتكوين، وهذا الفصل كرس ابتعاد التعليم الثانوي عن إعداد التلاميذ للمهن، فالتلميذ إما أن يوجه للجامعة، أو يأخذ مسار التكوين والتعليم المهني،ومن جهة أخرى لا توجد إرادة جادة في ربط هذا التعليم بمحيطه المهني فلا توجد علاقات تربط بين احتياجات سوق العمل والتعليم الثانوي ،وهو الأمر الذي طرح على مستوى خريجي الجامعات فما بالك بالثانويات ،كما ظل التعليم الثانوي بمراحله المتعاقبة محتفظا بنمطية التقسيم التقليدي أدبي ،علمي رغم أن هذه المرحلة تستقبل مخرجات التعليم المتوسط الذي يعد موحدا ،ثم ينقسم في الثانوية حتى من حيث نوعية المناهج المعدة لكلى القسمين ،أضف إلى ذلك مشكلة التوجيه المدرسي الذي لم يواكب التطورات الحاصلة في التعليم الثانوي فكثير من نصوصه ما زالت محتفظة بتوزيع أفواج التلاميذ المنتقلين من مستوى إلى آخر على التخصصات المفتوحة بشكل آلي دون مراعاة لمتطلبات هذه الشعب ،وكذلك قدرات وميولات وإتجاهات هذه الفئة من التلاميذ، إضافة إلى ذلك بروز مؤشرات سلبية في التعليم الجزائري كظاهرة التسرب وظاهرة غياب التلاميذ والموظفين وغياب التحكم في اللغة الوطنية واللغات الأجنبية وهو ما أقرت به وزيرة التربية في الندوة الوطنية لتقييم تطبيق إصلاح المؤسسة التربوية المنعقدة سنة 2015 (بوشعالة سميرة، 2017)، كما لم يصبح خافيا ما عرفت الدورات المتعاقبة في السنوات الأخيرة من إمتحانات شهادة البكالوريا من ظاهرة الغش التي أثرت على قيمة الشهادة التي يمنحها النجاح في التعليم الثانوي مما أثر في المحصلة على مردود المنظومة التربوية ككل،وحيث أن التوجيه يعد ضروريا في مرحلة التعليم الثانوي عانى هو بدوره من مشكلات حدت من إنعكاسه بإيجابية على التعليم الثانوي ككل.

4- مشكلات التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني:

إن هدف التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني هو إمداد التلاميذ بمعلومات كافية ودقيقة تساعدهم على وضع خطط مستقبلية واتخاذ القرارات الملائمة لحياتهم المدرسية والمستقبلية وفيما يلي بعض الصعوبات التي يعاني منها التوجيه:

- غياب الموضوعية في التقييم: حيث يفترض في التقييم سواء كان بإمتحانات كتابية أو غير كتابية أن يعكس المستوى الحقيقي للتلميذ، غياب معايير دقيقة في تقييم التلاميذ من شأنه أن يقلل من مصداقية الخدمات المقدمة في مجال التوجيه المدرسي لإعتماد هذا الأخير في عملية التوجيه في التعليم الثانوي على التقييم التربوي لتحديد ملمح التلميذ.
- إتباع سياسة الكم في التوجيه: حيث يغلب على السياسة التربوية في الجزائر الجانب الكمي على حساب الجانب النوعي، مما يجعل هذه الخدمات عبارة عن عملية توزيع وحشو التلاميذ في الشعب والتخصصات، دون إحترام الأسس النفسية والتربوية.

- نقص العدد الكافي لمستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني : بحكم أن من بين العناصر الفعالة في عملية التوجيه، نجد ان مستشار التوجيه المدرسي، الذي يتمثل نشاطاته خاصة في ميدان الإعلام في تنظيم حملات إعلامية حول الدراسة والحرف والمنافذ المهنية وتنمية الإتصال داخل مؤسسات التعليم، ولضمان هذه العملية لا بد من تكثيف عدد المستشارين في الميدان، حيث نلاحظ على مستوى الميدان مستشار واحد يكلف بمقاطعة يفوق عدد مؤسساتها أحيانا مؤسستين تعليميتين تضم ثانوية الإقامة ومؤسستين من التعليم المتوسط وأحيانا تفوق هذا العدد، تم التفتن لهذا المشكل في السنوات الأخيرة بتوظيف مستشارين على مستوى مؤسسات التعليم المتوسط إلا أن العدد مزال غير كاف.(إسماعيني يامنة، 2009، ص110)

- عدم إستغلال وتعميم إستبيان الميول والإهتمامات: إن إستبيان الميول والإهتمامات وسيلة هامة في مجال التوجيه، ولكن ما لمسناه من خلال الممارسة الميدانية عدم إستغلال هذه الوسيلة رغم أن الهدف منها هو:

- تصحيح معلومات التلميذ حول ذاته وحول المسارات الدراسية المناسبة له.

- مساعدتهم على تحقيق المشروع الدراسي والمهني.

- الخريطة المدرسية: حيث يوجه التلاميذ حسب الأماكن البيداغوجية المقترحة في الجذوع المشتركة والمحدد من قبل وزارة التربية والجهات الوصية ممثلة في مديريات التربية، مما يجعل التوجيه المسبق الذي يقوم به مستشار لا جدوى منه ، والذي على أساسه يتم إقتراح عدد الأفواج الممكنة حسب طاقة إستيعاب المؤسسة، وليس العكس حيث يتحتم على مستشار التوجيه ومجلس القبول والتوجيه في بعض الحالات ملاءم الأفواج المفتوحة بالعدد الكامل من التلاميذ، وفي خضم هذه العملية تصبح الخريطة المدرسية متحكما أساسيا في عملية التوجيه بشكل غير مباشر.

- عدم تساوي الفرص والحظوظ الإعلامية للتلاميذ: حيث يطرح هذا المشكل على المستوى المؤسسات التي توجد في القرى النائية، أين لا يجد مستشار التوجيه التسهيلات اللازمة للقيام بعملية الإعلام الواسعة والفصلية، هذا ما يحرم التلاميذ في هذه المؤسسات من حقهم في الإعلام والتعرف على مختلف المنافذ المدرسية والمهنية.(إسماعيني يامنة، 2009، ص110)

- صعوبات تتعلق بالمجتمع والأسرة: إهتزاز القيم السائدة في المجتمع وزوال البعض منها، كتقدير العلم والدراسة والدافعية نحو التعلم والمعرفة حيث حل محلها قيم مادية بحتة ، واستعمال طرق تربوية تقليدية وسلطوية داخل الأسرة الجزائرية، مما يصعب على التلميذ المشاركة في إتخاذ القرار المتعلق بمصيره الدراسي رغم أنه المعني الأول بعملية

التوجيه ومؤهل لإتخاذ قرار مناسب في ذلك لإستفادته من برنامج إعلامي يساهم في تكوين تصوراتهِ الدراسية والمهنية بشكل موضوعي بعيداً عن التحيزات الإجتماعية، كما يظهر عدم تنسيق بين الجانب الدراسي وميدان الشغل، وعدم تكافؤ الفرص بين المتخرجين من بمختلف الشعب في مناصب عمل وفي فرص التوظيف بصورة عامة. (عبد الحكيم بوصلب، 2002، ص 64)

- مشكلات تتعلق بالتوجيه المهني: عزوف الشباب عن هذا النوع من التكوين، وإن فعلوا فهم يقومون بذلك، وهم يظنون بأنه اختيار سلمي لا قيمة له من الناحية الاجتماعية والنفسية، فضلاً عن تخصيص التكوين المهني أساساً للشباب المطرودين من المنظومة التعليمية من دون الأخذ في الحسبان قدراتهم وميولاتهم، ولا الحاجات الحقيقية لسوق العمل. (صالح صالحي وآمال شوتري، 2009)

5. اقتراحات وحلول :

في ضوء ما خلصنا من خلال هذه القراءة النقدية فإن الباحث يقدم الإقتراحات والحلول التالية :

- ضرورة الإهتمام بعملية التوجيه والإرشاد المدرسي لتكون عملية شاملة وذات فاعلية ولا تقتصر على مجرد توزيع التلاميذ وفق رغباتهم فقط ووفق مقتضيات التحجيم التربوي المنصوص عليه ، بل ينبغي الإهتمام بكافة جوانب شخصية التلميذ من خلال الكشف عن إتجاهاته ودوافعه ومتابعة مستويات توافقه الدراسي سعياً لتحقيق الصحة النفسية التي تسعى لها عملية الإرشاد .
- إعادة النظر في هيكلة التعليم الثانوي وخاصة في جانبه الخاص بالشعب الأدبية التي تعد محدودة .
- إثراء المواد الدراسية في الشعب الأدبية بما يجعل هؤلاء التلاميذ يتمتعون بنفس الحظوظ في المسارات الجامعية مقارنة بأقرانهم في التخصصات العلمية .
- وضع إستراتيجية وطنية لتنشيط الفعل الثقافي وتفعيل دور الشعب الأدبية في الحراك الإجتماعي مما يعزز من مكانتها ويجعل المنتمين إليها لا يشعرون بالدونية .
- إعادة النظر في المسارات الجامعية والمهنية بما يخلق مبدأ تكافؤ الفرص بين الشعب الدراسية، وإلا ما فائدة فتح شعب دراسية تهمش واقعياً ومهنيًا .
- تفعيل البرامج التكوينية الموجهة للعاملين في قطاع التربية وخاصة أخصائيي التوجيه والإرشاد المدرسي بما يتوافق مع المقاربة بالكفاءات.
- القيام ببناء وإنجاز برامج إرشادية ترتقي بالصحة النفسية للتلاميذ من خلال تعديل الإتجاهات السلبية ورفع مستويات الدافع المعرفي لديهم بما يحقق لهم التوافق الدراسي المنشود .
- تفعيل البرامج الإرشادية وخاصة برنامج تربية الإختيارات للرقى بشخصية التلميذ وجعله قادر على بناء مشروعه الدراسي والمهني بشكل فعال.
- إمكانية دمج التكوين المهني بمنظومة التربية والتعليم، تحت يافطة التعليم المهني إلى جانب التعليم العام والتقني، يتعايشان بنفس المؤسسة التعليمية الثانوية، بعد تحويل جميع المؤسسات التعليمية والمهنية إلى مؤسسات التعليم العام والتقني والمهني عبر جميع الأسلاك التعليمية والتكوينية، وذلك للاعتبارات التالية:

- محو الصور النمطية والتصورات الخاطئة لدى التلاميذ والطلبة حول قطاع التكوين المهني، وإطلاعهم ميدانيا على مميزاته ومزاياه والمهن التي يعرضها لهم، وفرص الاندماج في الحياة العملية التي يتيحها لحاملي الدبلومات المهنية، وذلك عبر التواصل المستمر بين التلاميذ والطلبة والمتكويين؛

- تقريب التكوينات والتخصصات المهنية وأهميتها من جميع التلاميذ والطلبة، من أجل ازدياد تعلقهم بالتكوين المهني وشحن رغباتهم وتقوية طموحاتهم وتبديد الصور النمطية المكونة، والنظرة السلبية المتراكمة عبر الزمان لدى غالبيتهم، والتي تشكل مثبطات وعوائق اجتماعية وثقافية تعترض سبيل الراغبين في الالتحاق بالتكوين المهني.

- المراجع:

- إسماعيلي يامنة، (2009)، واقع التوجيه المدرسي بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة، منتوري بقسنطينة، الجزائر.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1976)، الجريدة الرسمية، العدد 33، المرسوم رقم 76-72- مرسوم تنظيم و تسيير مؤسسات التعليم الثانوي.

- الطاهر زرهوني، (1994)، التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال، الجزائر، موفم للنشر.

- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، (2005)، سند تكويني (لفائدة مدراء التعليم الثانوي والإكليات)، الحراش، الجزائر.

- بوبكرين بوزيد، (2009)، إصلاح التربية في الجزائر - رهانات وإنجازات -، الجزائر، دار القصة للنشر.

- بوشعالة سميرة، (2017)، تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين المستقبل والماضي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، العدد 14، ص ص 65-90.

- توفيق زروقي (2008)، النظام التربوي في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- صالح صالحي وآمال شوتري، (2009)، التكوين المهني بين خصوصية العرض ومنطق الطلب، ورقة عمل الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، 14-15-2009، المسيلة، الجزائر.

- عبد الحكيم بوصلب، (2002)، دافعية تعلم المواد التعليمية وعلاقتها بإختيارات التوجيه نحو شعب دراسية معينة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر.

- عبد الرحمن بن سالم، (2000)، المرجع في التشريع المدرسي، ط3، الجزائر، دار الهدى عين مليلة.

- وزارة التربية الوطنية، (1991)، المنشور الوزاري رقم 323/71، المتضمن تنظيم ثانويات الإمتياز، الجزائر.

- وزارة التربية الوطنية، (1992)، إعادة هيكلة التعليم الثانوي، الجزائر.

- وزارة التربية الوطنية، (2005)، مشروع إعادة تنظيم التعليم والتكوين مابعد الإلزامي، الجزائر.

- وزارة التربية الوطنية، (2006)، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد خاص، الجزائر.

- يعقوب أحمد الشراح، (2002)، التربية و أزمة التنمية البشرية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

- Jean.Michel Berthlor، (1993)، Ecole.Orientation.Société.PUF1erEd.